((دور المشاريع الصغير ة والمتوسطة في تحقيق التمكين الاقتصادي لخريجات قسم الاقتصاد المنزلي))

ورقة عمل مقدمة من أ. بشرى فاضل صالح

قسم الاقتصاد المنزلي

لم تعدالمراة غائبة عن المساهمة في عملية التنمية ولم تكتف بالادوار التقليدية التي اعتادت الظهور فيها والتميز من خلالها إذ برهنت على قدراتها في التسيير والقيادة لمواجهة كل العراقيل مثبتة ذاتها كفرد مساهم وشريك جديد في عملية التنمية االاقتصادية. ومع زيادة اهتمام اغلب دول العالم بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع الاستثمار فيه أتيحت للمرأة فرصة لتبحث من خلالها عن أشكال مختلفة من العمل توفر لها طموحاتها لتدخل عالم المشاريع كصاحبة عمل ومسيرة مشروع لها خصائص وسمات تؤهلها للتميز والنجاح. وعرفت السنوات الاخيرةالحضور المكثف للمرأة في سوق العمل حيث كانت تنشط في مشاريع أقل ما يقال عنها مشاريع منزلية لكنها استطاعت اليوم الولوج الى عالم الاعمال مثلها مثل الرجل.

والعراق بدوره حاول إرساء استراتيجية وطنية للنهوض بدور المرأة وتفعليه من خلال الاهتمام بتعليمها وبتفعيل دورها الاقتصادي الا أن إلاحصائيات التي أفرزتها التقاريرالمختلفة داخل وخارج الوطن أظهرت تضاؤل دورها فيما يخص إنشاء المؤسسات بالمقارنة مع بقية البلدان . ومن هنا ظهرت أهمية هذه الدراسة للرتكيز على استراتيجيات وآليات دعم وتمويل .المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي خاضتها المراة ودورها في دعم التنمية الاقتصادية، وتحديد دور النصوص القانونية في تحقيق بيئة خاصة للمرأة في سبيل إنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

أما الهدف من الدراسة هو التوصل الى مدى تمكن المشروع العراقي من وضع إجراءات كفيلة بنجاح المراة في نشاطها الخاص من خلال دعم وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، و معرفة ما إذا كانت النصوص القانونية الحالية كافية.

وتكمن أسباب ورقة العمل هذه في ان انشاء المراة لمؤسستها الخاصة أصبح موضوعا يثير الكثير منالجدل في المجتمع سواء تعلق الامر بإنشاء جديد، أو إعادة إنشاء، أو تطوير أو اندماج، بحيث أن انجاح هذه العملية الطويلة والمعقدة يعد مهمة صعبة لكل امرأة حاملة مشروع واليت تواجه معوقات ثقافية، اجتماعية وبيئية بالاضافة إلى محدودية دور القطاع المصرفي والمؤسسات المالية الدولية ومؤسسات ضمان المخاطر في دعم وتمويل المشروعات الصغيرة اوالمتوسطة.

وقد حاولنا من خلال هذه الورقة الاجابة على مجموعة من الاشكاليات ، بحيث أنه قد تولدت شبه قناعة بأن للمرأة دورا اجتماعيا وإنسانيا واقتصاديا عليها أن تؤديه لكن الاشكالية تقع عندما ننتقل الى كيفية أداء هذا الدور ،فالامراة صاحبة المشروع تبقى تمثل نسبة قليلة في المجتمع مما يطرح العديد من التساؤلات حول هذا الشأن مفادها:

1- هل يعتبر نشاط المرأة في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أداة لتمكينها اقتصاديا في العراق؟

2- ما هي الدوافع التي تشجع المرأة على إنشاء مشروعها الخاص وما هي العقبات التي تحول دون ذلك؟

ما هي آلليات القانونية لتحقيق الدعم الإداري والمالي للمشاريع النسوية الخاصة من قبل الجهات الحكومية المعنية بعملية التنمية وتمكين المرأة اقتصاديا في العراق ؟

للاجابة على هذه الاشكاليات كان لا بد من التعرض اولا لماهية التمكين الاقتصادي للمرأة مع بيان مظاهر هذا التمكين في قطاع المؤسساتالصغيرة والمتوسطة،وفي الاخير نصل الى أهم ما حققته من إجنازات أدت الى ترقية دور المراة صاحبة المشاريع ومايترتب عنه، لذلك تم اعتماد العناصر التالية:

المحورالاول: ماهية التمكين الاقتصادي للمرأة؟

بعد أن أصبح للمرأة دور مهمفي تنمية الاقتصاد الوطني من خلال توليها مختلف المهن التي كانت حكرا على الرجل، بات من الضروري تحديد المفهوم الحقيقي لمصطلح التمكين الاقتصادي للمرأة، مع تحديد أهم مؤشراته.

تعريف التمكين الاقتصادي للمرأة يقصد بالتمكين الاقتصادي للمرأة التوزيع النسبي لكل من الرجل والمراة في الوظائف الادارية والتنظيمية , من الجنسين ، والاجور النسبية والمهنية

المحور الثاني: واقع التمكين الاقتصادي للمرأة في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن أهم أثر أو دور للاعمال الصغيرة والمتوسطة هو تشجيع التوظيف الذاتي والمساهمة في تشغيل المراة إذ كان لهذه الاعمال دورا كبيرا في الاهتمامبالمراة العاملة من خلال إدخالها للعديد من الانشطة التي تتناسب مع عمل المراة كالعمل في الخياطة ،او الاعلام الالي ، والزراعة، والحرف اليدوية،...الخ كما ساعدت المراة على البدء بمشاريع مقاوالتية تشرف عليها مما جعلها الشريك الجديد في التنمية الاقتصادية.

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر أهم أداة أو سبيل للوصوالى التمكين الاقتصادي للمرأة شرط أن يتم التحكم في مختلف العوائق ووالمؤثرات الداخلية والخارجية على المراة المقاولة .

إن تحسين المستوى التعليمي والصحي للمرأة وإتاحة الفرص الاقتصادية أمامها والرفع من نسب مشاركتها في سوق العمل وفي اقتحامها النشاط الاقتصادي، كل ذلك له أبعاد ومؤشرات على نجاح ستراتيجية التمكين الاقتصادي لدولة ما

تشكل المشاريع النسوية أحد العوامل الاساسية للنهوض بالوضع الاقتصادي وهي تتميز بخصائص مميزة تشكل احتياجات خاصة بها دون غريها الا انها تواجه تحديات وعوائق تشكل حواجز أمام الرفع من مساهماتها وترقية هذه المساهمة وإن كانت

محتشمة فهناك شبه اجماع لدى الباحثين في العلوم الاقتصادية عن توجه النساء في القطاع غير الرسمي وذلك كونها تواجه عدة تحديات منها ما يتعلق بالبيئة الاقتصادية ومنها ما يرتبط بالمحيط الاجتماعي الثقافي اتجاه عمل المراة .

– إن دعم تطوير المراة صاحبة المشاريع الصغيرة والمتوسطة يمر عبر تسهيل استفادة النساء من التكوين وتطوير روح المبادرة لديهن وتشجيعهن على الانضمام الى الشبكات المهنية. كما يتطلب الامر وضعستراتيجية مدعمة بإجراءات ملموسة ترمي الى تشجيع المبادرات النسوية بهدف إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

– من الناحية القانونية الرسمية نجد العديد من المؤسسات المصغرة التي تؤسسها المراة الا أنه من خلال ●ّه . – الزيارات الميدانية لاغلب هذه المؤسسات يتبني أن من يسيرها ليست امراة صاحبة النشاط القانو ني وغالبا ما تكون هذه ة المؤسسة مسيرة من طرف أحد أقارب صاحبة المشروع والمراة لا تشارك في هذا النشاط بصفتها تمتلك السجل التجاري للمشروع باسمها.

– الاحصاء الرسمي لعدد المؤسسات النسوية لايمثل تمثيلا دقيقا وحقيقيا عن واقع هذه المؤسسات، وبالتالي توجد صعوبة كبيرة في تحديد نسبة المشاريع النسوية الحقيقية التي تكون فيها المراةهي مالكة المشروع و في نفس الوقت هي من تديره.

– عدم تمكين القوانين من مشاركة المراة أغلبهن من تعرضن للاساءة من قبل الدوائرالحكومية لرفض ملفهن أو رفض شهاداتهن بالاضافة الى ما تعانيه االمراة من سوء معاملة الزبائن والمسؤولية الملقاة على عاتقها وأيضا تأخر الزبائن في الدفع وأحيانا امتناعهم عن الدفع دون وجود حماية قانونية لذلك.

– صعوبة حصول النساء على التمويل بسبب تخوف البنوك من عدم قدرة النساء على تسديد الدين في الاجل المحددة نظرا لقلة خربتهن وتجربتهن في مجال المال والاعمال و تمركزهن في القطاعات ذات التمويل الضعيف، وغياب عامل الثقة في قدرات المراة المقاولة .

– رغم أن الشركات الصغيرة والمتوسطة في الاردن تمثل حوالي 21 بالمئة من النشاط الاقتصادي في المنطقة، الا أنه لا يزال الحصول على التمويل من اكبر التحديات التي تواجهها، حيث يحصل مشروع واحد فقط من أصل خمسة، على قرض مصرفي ، وغالبا ما يكون في شكل قرض قصير الاجل .

– ن تحقيق البلدان العربية لغاياتها الاقتصادية المنشودة للوصول الى النمو الشامل والمستدام والوفاء بأهداف التنمية المستدامة لسنة 2030 يستلزم سعي مكثف من الحكومات العربية للنهوض بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلالتبني نهج تعاو ني للمؤسسات الاقليمية والدولية لتقديم الدعم في هذا المجال بما يساعد على تعظيم الاثر المرجو .

التوصيـات:

– ضرورة التوسع في انماط العمل غير التقليدية لدعم المراة على قدرتها في تعدد الادوارالتي تقوم بها . ا

الاهتمام بزيادة نصيب المراة في قطاع إنشاء المؤسسات الصغيرة وتسييرها من خلال تأهيلها مهنيا وإكسابهاالمهارات التي
– .تؤهلها للالتحاق بهذا القطاع

– .العمل على تشجيعالمراة في انجاح مشاريعها لتكون بذلك امرأة منتجة وليس فقط مستخدمة

– ضرورة العمل على تشجيع المراة على الارتباط بالتكنولوجيات الجديدة لتواكب الرقمنة وتحارب محو الامية الالكترونية لدى باعتبار أن لذلك علاقة وطيدة بتطورالمشاريع النسائية

–– ضرورة مرافقة المراة صاحبةالمشروع خلال كل مسار إنشاء المؤسسة المصغرة منذ فكرة المشروع الى مرحلة الانجاز .وتحقيق النتائج المرجوة

– التخفيف من الاجراءات الادارية والوثائق والتراخيص الضرورية من أجل تأسيس المؤسسة من طرف المراة وكذا المدة التي . يستغرقها منح القروض

–.تحقيق بيئة إدارية وقانونية مناسبة لقيام المشاريع الصغيرة النسوية

– تحويل البيئة الاقتصادية الى بيئة حاضنة ومشجعة للمرأة، من أجل إزالة العقبات التي تعوق عملية تمكين المراة سواء .أكانت قانونية أم اجتماعية، وتبين سياسات وإجراءات وتشريعات تساعد في القضاء على مظاهر الاقصاء والتهميش

– العمل على أن تتولى عملية التمكين ابتكار أدوات مالية مخصصة للمرأة، ووتحفيزات تشجعها علىالانخراط في العجلة .الاقتصادية